الإدارة الرشيدة للموازنة العامة ... ضرورة حتمية لتحقيق نمو اقتصادي مستديم
دراسة أثر متغيرات الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

Rational management of the Public budget... is an absolute must to achieve a sustainable economic growth

Study the Effect of the Public Budget Variables on Economic Growth in Algeria

بن عزة محمد[1]، العياطي جهيدة[2]،
[1]المركز الجامعي مغنية، الجزائر، benazza.mohammed@yahoo.fr
[2]جامعة تلمسان، الجزائر، djahida.layati@univ-tlemcen.dz

الملخص

إن الموازنة العامة هي أداة مهمة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها ، وإن تطوير أساليب إدارة الموازنة والاهتمام بالتسيير العقلاني في استعمال الموارد ، يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. . يهدف هذا البحث إلى تشخيص نمط إدارة الموازنة العامة في الجزائر ، وتقدير أثارها على النمو الاقتصادي ببناء نموذج قياسي اعتمادا على نموذج **SVAR**.

تشير نتائج الدراسة إلى أن استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة في الجباية البترولية سيكون له آثار ايجابية في المدى القصير ، لتبلغ أقصاها بمقدار 0.103%. بينما حدوث صدمة إيجابية في الجباية العادية يكون له آثار معنوية إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متصاعد بدءا من السنة الأولى .وحدوث صدمة إيجابية في نفقات التسيير سوف يكون له آثار إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متصاعد بدءا من السنة الأولى.واستجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز سيكون له آثار سلبية على المدى القصير .

الكلمات المفتاحية : الأهداف، النفقات والإيرادات العامة، الاقتصاد الجزائري، نموذج **SVAR**.

ABSTRACT

The public budget is an important tool in the hands of the state to achieve the desired goals. Developing budget management methods and paying attention to rational management in the use of resources contribute to achieving economic growth. This research aims at diagnosing the pattern of public budget management in Algeria, and to estimate its effects on economic growth using SVAR model.

The results of the study indicate that the response of the economic growth rate to a shock in the oil taxes will have positive effects in the short term, to reach its maximum by 0.103% . While the occurrence of a positive shock in the Ordinary taxes will have positive moral effects on the real GDP rate, at an escalating rate, starting from the first year. A positive shock in current expenditures will have positive effects on the real GDP rate, at an increasing rate. As for the response of the economic growth rate to a shock in the equipment expenditures, it will have negative effects in the short term.

Keywords: Objectives, public expenditures and revenues, Algerian economy, SVAR model.

المؤلف المرسل: بن عزة محمد، **الإيميل:** benazza.mohammed@yahoo.fr

1. المقدمة

قصد بلوغ القطاع العمومي عتبة الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة على أحسن وجه، زاد الاهتمام بضرورة إدخال الإدارة بالأهداف في الموازنة العامة ، من خلال إلزامية تحسين طرق التسيير في القطاع العمومي ،فقد أصبحت نوعية الخدمات العمومية المقدمة والنتائج المحصلة عليها تحضي بأهمية كبيرة ، أي ضرورة الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج«**The shift from a logic of means to a logic of results** » ، وهذا ما أصبح واقعا أمام المسيرين للهيئات العمومية والتي تستفيد من الاعتمادات المالية من أجل تقديم الخدمات العمومية للمواطنين.

وعلية سوف نحاول في هذه الورقة البحثية التطرق إلى مفهوم الإدارة بالأهداف ، والتركيز على جانب الموازنة العامة وكيفية ولوج هذا النسق من التسيير إليها ، كذلك يتم التعريج دراسة دور برامج النفقات والايرادات العامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وأهمها النمو الاقتصادي في حالة الجزائر.

- **إشكالية البحث** : من خلال ما سبق فإن الاشكالية المحورية للبحث تتمثل في : ما مدى تحقيق متغيرات الموازنة العامة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2018/1970؟
- **فرضية البحث**: استطعنا صياغة فرضية الدراسة كما يلي :
- متغيرات الموازنة العامة (النفقات والايرادات العامة) لها اثر ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- **أهداف البحث** : من خلال هذا البحث نهدف إلى التطرق إلى أهم الأليات المعتمدة في مجال تسيير الموازنة الدولة بما يحقق الأهداف المرجوة ، وفق نظام الادارة بالأهداف ، وتشخيص واقع تسيير متغيرات الموازنة من نفقات وإيرادات عامة في الجزائر خلال الفترة 2018/1970 وآثار ذلك على هدف تحقيق النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة.
- **منهجية البحث**: بغية الإحاطة بالموضوع ، والإجابة على الاشكالية المطروحة نعتمد المنهج التحليلي في تشخيص الجوانب النظرية للموضوع من خلال التطرق إلى أهم المحاور المتعلقة بالإدارة بالأهداف في المجال العمومي وخاصة الموازنة العامة وإبراز أهم أهداف السياسة العامة في هذا المجال ، أما الجزء الثاني نعتمد التحليل القياسي في معرفة أهم الأثار التي تحدثها متغيرات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2018/1970 على معلات النمو الاقتصادي ،
- **الدراسات السابقة**: لقد عالجت العديد من الدراسات موضوع بحثنا والتي شملت شقين اساسيين هما : هيكلة الموازنة العامة والأطر الحديثة ، بالإضافة إلى أثر متغيرات الموازنة العامة على النمو الاقتصادي ،و سوف نتطرق إلى أهم هذه الدراسات فيما يلي:

-دراسة **(Gurdal, Aydin, & Inal , 2020)**: حيث تم فحص العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – وتم استخدام البيانات السنوية من 1980 إلى 2016. استخدمت الدراسة نهجين مختلفين للوحة السببية لإجراء مقارنة. وفقًا لنتائج اختبار السببية ، هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ، ولكن السببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك ، لا توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وعائدات الضرائب. من ناحية أخرى ، تظهر نتائج السببية في مجال التكرار أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه قصيرة وطويلة المدى بين النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية ، وعلاقة سببية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام.

- دراسة **(Sèna Kimm , 2020)** : والهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير موارد دعم الموازنة العامة (الإنفاق العام الموجه للدعم الموازني) على عدم استقرار الإيرادات الضريبية ، بما في ذلك عندما تتعرض الأخيرة لتقلبات أكبر في النمو

الاقتصادي. وزيادة عدم الاستقرار في شروط التبادل التجاري. تشير النتائج التجريبية إلى أن تدفقات الدعم الإنفاقي لها تأثير سلبي على عدم استقرار الإيرادات الضريبية ، حيث أن الحجم (بالقيمة المطلقة) لهذا التأثير السلبي أصغر في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء منه في غير بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

- دراسة **(Thuy & Thang, 2020)**: التي أجريت على دولة فيتنام لمعرفة ما هي القيمة المثلى للإنفاق العام الموظفة في إطار الموازنة العامة والتي تحقق معدل نمو مرغوب فيه . والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة تأثير عتبة الإنفاق على النمو الاقتصادي في فيتنام. باستخدام تحليل العتبة خلال الفترة 1986-2018. تم جمع البيانات من دائرة الإحصاء الفيتنامية. تظهر نتائجنا أن النسبة المثلى لنفقات ميزانية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لفيتنام هي 24.67

- دراسة **(Jin & Rider, 2020)**: حيث يختبر الباحثان تأثير لامركزية الإنفاق العام في إطار الموازنات المحلية والمعادلة المالية على النمو الاقتصادي قصير الأجل وطويل الأجل ويقدرون خطوتين معممة لنماذج المعادلة المتزامنة (GMM) ، باستخدام بيانات لوحة للصين والهند . وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام في إطار لامركزي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على المستويات التقليدية على النمو الاقتصادي قصير الأجل للصين والهند. وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن لا مركزية الإنفاق ليس لها أي تأثير على النمو الاقتصادي قصير الأجل للبلدين. و أيضًا أن لامركزية الإنفاق لها تأثير إيجابي وهام من الناحية الإحصائية على التوازن المالي لكلا البلدين ، و في المقابل فإن لامركزية الإنفاق لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي طويل الأجل في حالة الهند ، ولكن ليس في حالة الصين.

- دراسة **(Tanya & Todorova, 2019)**: والتي ناقشت تدابير توازن الموازنة العامة وتحقيق النمو الاقتصادي واعتبرته يمثل تحديًا حقيقيًا فيما يتعلق بتقييم عجز / فائض الميزانية والتأثير على النمو الاقتصادي الحقيقي باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي والتحليل المقارن بينهما بين بلغاريا والدول الأعضاء الجديدة الأخرى في الاتحاد الأوروبي (قبرص ، جمهورية التشيك ، إستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا وكرواتيا ، تم قبولها في الاتحاد الأوروبي خلال عام 2015.) وكذلك دول البلقان (صربيا ، تركيا ، اليونان ، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة عجز الموازنة الحكومية يمكن أن يعيق عملية النمو الاقتصادي ذلك الأحسن اعتماد مبدا توازن الموازنة.

- دراسة **(Goitsemodimo, 2018)** : حيث تناقش هذه الورقة البحثية عجز الموازنة بين دول البريكس بين عامي 1997 و 2016 باستخدام نهج لوحة التكامل المشترك لتحديد العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة والتضخم والاستثمار الاجمالي. وتظهر نتائج الدراسة ارتباط التوازن طويل المدى بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المختارة. علاوة على ذلك، هناك علاقة إيجابية بين عجز الموازنة والتضخم والنمو الاقتصادي. وفترة قيد الدراسة لدول البريكس. أخيرًا، تدعم نتائج الرأي القائل بأن هناك ارتباطًا ثنائي الاتجاه من عجز الميزانية إلى النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

ومن خلال عرض أهم الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى أهم أوجه العلاقة بين تدابير الموازنة العامة وتحقيق النمو الاقتصادي، فإن دراستنا هذه والتي أخذنا بعين الاعتبار التطرق إلى العلاقة بين متغيرات الموازنة العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة) ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في حالة الجزائر آخذين بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الجزائري والوارد التي يعتمد عليها في تمويل الموازنة العامة.

2. صياغة الموازنة العامة على أساس الأهداف بغرض تحقيق أهداف برامج السياسة العامة:

تعبر الموازنة العامة عن ‹‹ البرنامج المالي للخطة عن سنة مقبلة، لتحقيق أهداف محددة ، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقا للسياسة العامة للدولة...››، من خلال هذا التعريف للموازنة العامة يلاحظ أنه لم يعد ينظر

إليها على أنها تبويب للإيرادات والنفقات العامة بل تعدى إلى اعتبارها برنامج متكامل لتحقيق الأهداف العامة ، والذي يعتمد على مايلي:

1.2 ضرورة التنسيق بين الموازنة العامة وأهداف الخطة: ظهر مفهوم تخطيط الأموال العامة "**Planification des Finances Publiques**" من خلال الانتقال من الموازنة السنوية إلى الموازنة متعددة السنوات "**Budget Plurannuel**". (نعيمي، 2008) وبالتالي يعتبر تطوير أساليب الموازنة أمر مهم حتى تقوم الدولة بكفاءة وفعالية عاليتين وضمن إستراتيجية الخطة الهادفة وفق آليتين مهمتين هما:

- أولا: الدقة في التنبؤ بالنفقات وتقليص التباين بين الإنفاق التقديري والإنفاق الفعلي، فقد عرفت الدول النامية ارتفاعا في إنفاقها نظرا لما يسمى بـ"الإنفاق المظهري" غير الرشيد الذي لا يدر إنتاجية في المستقبل (كردودي و كردودي، 2018)
- ثانيا: التنويع في مصادر تمويل النفقات العامة

كما أن اعتماد مبدأ الأولويات مهم جدا، ففي جانب الإنفاق العام وبالنظر في مكوناته فإن الاستثمارات العامة من أولويات النمو المستدام ، لكن هناك مجالات أخرى تشكل أولوية أيضاً، كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية (لاغارد، 2018).

2.2 تحسين كفاءة وفعالية الموازنة العامة: وهناك العديد من الوسائل للوصول إلى ذلك:

1.2.2 ترشيد الخيارات المالية (RCB) Rationalisation des Choix Budgétaires " ترشيد الخيارات المالية" تعبر عن ‹‹ مجموعة من العمليات **(Procédures)** التي من خلالها يتم البحث عن فعالية النفقات العامة، وربطها بالأهداف الأساسية مع تحديد الإمكانيات الخاصة (Bernard, 1998) وفيما يلي توضيح لهذه التقنية وأهم مراحلها:

شكل 1 : : بيان تقنية ترشيد الخيارات المالية(RCB)

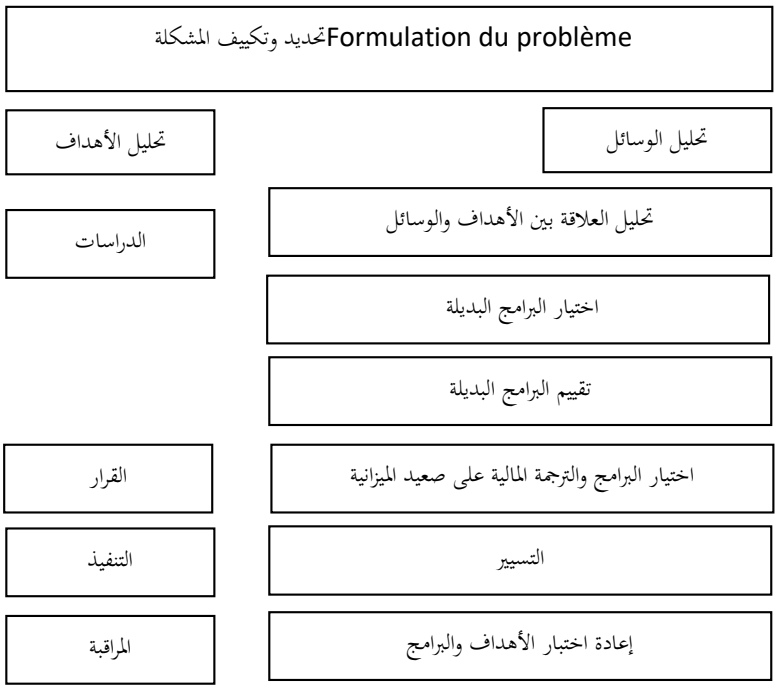

Source , (weber, 1997)

2.2.2 الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة وسيلة مهمة لتحقيق الأهداف المرجوة: (Le Cadre de Dépenses a Moyen Térme CDMT): إن المفهوم الدقيق للإطار متوسط الآجال مأخوذ من الموجز في إدارة الإنفاق العام للبنك الدولي سنة 1998

« إطار الإنفاق المتوسط الأجل هو غلاف مالي موضوع لتلبية مجموعة من الخدمات المركزية ، مع تقدير التكاليف الحاضرة خلال أجل متوسط في إطار السياسة العامة ،وهو تكييف بين النفقات والموارد المتوفرة. » .

3.2.2 تطوير أساليب إعداد الموازنة العامة: لقد عرفت الأنظمة الموازنية الحديثة عدة اشكال ، وأهمها : 1) تخطيط مالية الدولة طبقا لموازنة الأداء والبرامج:**(Program Performance Budgeting System PPBS)** . 2) تخطيط مالية الدولة طبقا لموازنة التخطيط والبرمجة **(Planning Programming Budgeting)** (أبو دوح، 2006). 3) تخطيط مالية الدولة طبقا لموازنة الأساس الصفري: **(Zero Base Budget)** . 4) تخطيط مالية الدولة طبقا للموازنة التعاقدية:

3. متغيرات الموازنة العامة(النفقات والايرادات العامة) وهدف تحقيق نمو الاقتصادي في الجزائر:

1.3 هيكلة النفقات والايرادات العامة في إطار الموازنة العامة في الجزائر ومدى فعليتها :

يعتمد تصنيف النفقات في الموازنة العامة للجزائر التصنيف حسب الوزارات و يقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها خلال السنة المقبلة والذي يتميز بالعديد من السلبيات. فهي تعتمد على إطار قانوني قديم نوعا ما من خلال تشريعين قانونين أساسيين هما :

- القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.
- القانون رقم 21/90المؤرخ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وتم إصدار قانون 15/18 المؤرخ في 2018/09/2 والذي يشرع في تطبيقه ابتداءا من سنة 2021. والذي يؤمل في إصلاح المنظمة الموازنية.

3.2 الطريقة والأدوات المستخدمة ومراحل الدراسة القياسية لأثر متغيرات الموازنة العامة على النمو الاقتصادي:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة و تقدير آثار صدمات الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر خلال الفترة 1970/**2018** تم الاعتماد على المنهج التحليلي و أسلوب القياس من خلال استخدام مقاربة نموذج الانحدار الذاتي الهيكلية **SVAR** نظرا لشموليته و تفسيره للتقلبات الظرفية للمتغيرات محل الدراسة،

1.2.3 وصف تحليلي لمعطيات الدراسة ومصادرها : تم اختيار متغيرات الدراسة بناءا على الأعمال والدراسات السابقة و طبيعة الاقتصاد الجزائري، و قمنا باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة 1970- **2018** ، وقد تم الحصول عليها من موقع البنك العالمي **(WDI)** ،صندوق النقد الدولي**IMF**، الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**، وتتمثل متغيرات الدراسة ما يلي:

- لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **loggdp** حيث استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي.
- لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي **logg** و تشمل نفقات التسيير و التجهيز.
- لوغاريتم الايرادات العامة الحقيقة **logt** و تشمل مجموع الجباية العادية و البترولية.
- حجم الاستثمار الخاص الحقيقي **loginv** هو يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- معدل الاستهلاك الخاص **logc**.
- سعر الصرف الحقيقي EX

شكل 2 : الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج

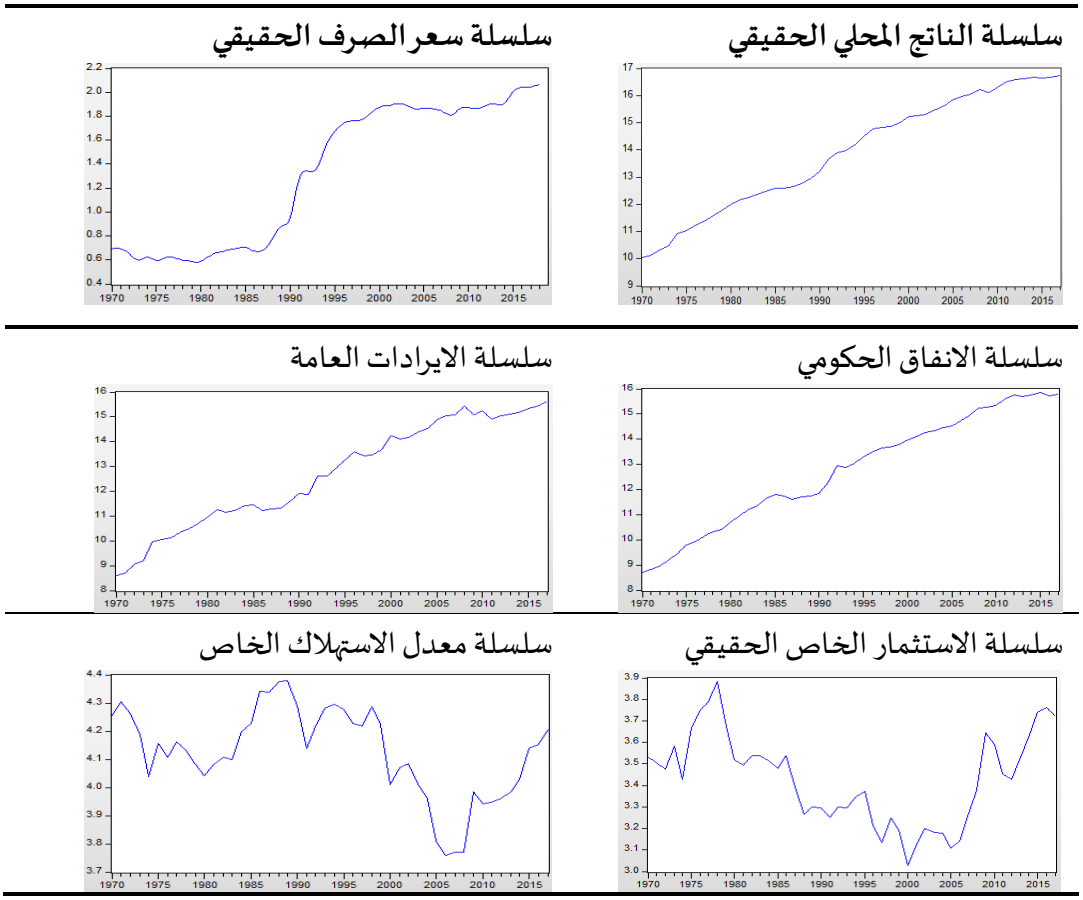

المصدر: رسومات توضيحية من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews

2.2.3 إختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تم الاعتماد على إجراء اختبار استقرارية ديكي فولر الموسع ADF ،و اختبار فليب بيرون **Philips-Perron**، والفرضيات الموضوعة هي كمايلي:

- $t_{tab} > t_{cal}$ (بالقيمة المطلقة) فإننا نقبل الفرضية العدمية (*Ho*)، أي وجود جذور وحدوية، و بالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- $t_{tab} < t_{cal}$ فإننا نرفض الفرضية العدمية (*Ho*)، أي عدم وجود جذور وحدوية، و بالتالي السلسلة الزمنية مستقرة. و الجدولين التالين يوضحان نتائج الاختبارين:

جدول 1 : نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات الدراسة

اختبار جذور الوحدة ADF	النتيجة	اختبار جذور الوحدة PP	النتيجة
LGDP	I(1)	LGDP	I(1)
LT	I(1)	LT	I(1)
LToil	I(1)	LToil	I(1)
LTor	I(1)	LTor	I(1)
LG	I(1)	LG	I(1)
LGE	I(1)	LGE	I(1)

LGF	I(1)	LGF	I(1)
C	I(1)	C	I(1)
INV	I(1)	INV	I(1)
EX	I(1)	EX	I(1)

مصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

أشارت نتائج اختبار ADF وPP الواردة في الجدول إلى أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

3.2.3 تحديد فترات الإبطاء الزمني لمتغيرات الدراسة:

وتلي هذه المرحلة عملية تحديد فترات الإبطاء الزمني كمايلي:

جدول 2 : نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-464.4624	NA	128.3497	21.88197	22.12772	21.97260
1	-186.6137	465.2349	0.001701	10.63320	12.35344*	11.26757
2	-153.9211	45.61760	0.002191	10.78703	13.98176	11.96515
3	-84.39593	77.60951	0.000607	9.227718	13.89695	10.94958
4	-21.24494	52.87060	0.000315	7.964881	14.10860	10.23050
5	79.15367	56.036*	5.58e-05*	4.96959*	12.58781	7.77895*

مصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

.ومن هذا المنطلق فإن عدد التأخرات المتحصل عليها في هذا النموذج هي فترة واحدة

4.2.3 إختبار مدى استقرارية النموذج:

ومن خلال الشكل أدناه أن جميع المعاملات أصغر من الواحد ، وجميع الجذور تقع داخل الدائرة الواحدة ، و بناءا على ذلك فإن النموذج يحقق شروط الاستقرار.

شكل 3 : استقرارية النموذج

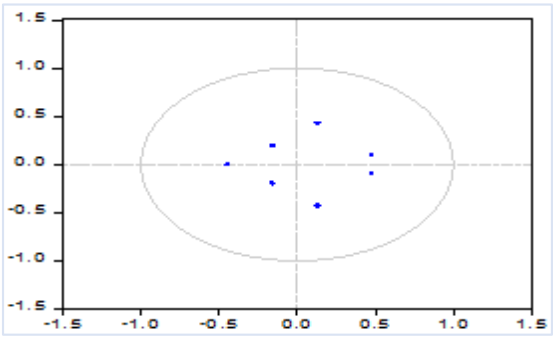

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

4. تقدير نموذج SVAR والنتائج القياسية: و بعد تقديرنا لنموذج VAR ، عملنا على استنتاج النظام الذي يسمح لنا بالانتقال إلى نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR حيث تحصلنا على المصفوفات التالية:

شكل 4 : : نظام المصفوفات الذي يسمح بالانتقال إلى نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR

A=

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.156821	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.215187	-0.122827	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.029412	-0.234582	0.605848	1.000000	0.000000	0.000000
0.015404	-0.009454	0.162507	-0.747393	1.000000	0.000000
0.131607	-0.093950	-0.890674	-0.319329	-0.323276	1.000000

B=

0.023427	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.012354	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.007884	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.005049	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.008555	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.009757

P=

0.023427	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.003674	0.012354	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.005493	0.001517	0.007884	0.000000	0.000000	0.000000
-0.003155	0.001979	-0.004776	0.005049	0.000000	0.000000
-0.003577	0.001349	-0.004851	0.003774	0.008555	0.000000
-9.66E-06	0.003580	0.003928	0.002832	0.002766	0.009757

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews10**

وبعد تقدير نموذج **SVAR** نتحصل على نتائج الدراسة وفق دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية، حيث نستعمل دالة الاستجابة الفورية(**Impulse–response functions**) عادة مع نموذج **SVAR** الهيكلي لتتبع أثار الصدمات (**Shocks**) التي تتعرض لها المتغيرات المتضمنة في النموذج، واعتمادا على الدراسات السابقة سيأخذ نموذجنا المعادلة التالية:

$$GDP = f(T, Toil, Tor, GE, GF, INV, C, EX)$$

وقد تم إجراء اختبار استجابة متغيرات الموازنة العامة المتمثلة في لوغاريتم (الانفاق الحكومي **Gt** ، نفقات التجهيز**GE**، نفقات التسيير**GF**)، لوغاريتم (الايرادات العمومية الحقيقية**T**، الايرادات البترولية **Toil**، الايرادات العادية **Tor**)على باقي المتغيرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة وهي : لوغاريتم معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي**GDP** ، لوغاريتم الاستهلاك الخاص**C**، لوغاريتم معدل الاستثمار الخاص**INV**، لوغاريتم معدل سعر الصرف الحقيقي **.EX**.

وسنقوم بالتقدير باستخدام نموذج **SVAR** و في كل مرة سندرج أداة من أدوات الموازنة العامة. ومن خلال النتائج التالية سوف نقتصر على أثر متغيرات الموازنة العامة المذكورة سابقا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي**GDP** والذي هو موضوع بحثنا هذا.

- آثار الصدمة في الإيرادات العامة:

❖ سوف ندرج الإيرادات العامة **T** و ندرس استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**GDP** ، و النتائج موضحة فيما يلي

جدول 3 : استجابة متغيرات الدراسة لصدمة في الإيرادات العامة.

	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	0.005493	0.021921	0.045242	0.071459
G shock	0.001517	-0.001070	-0.018706	-0.047521

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews10**

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على أربعة فترات ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الايرادات العمومية سيكون له تأثير ايجابي على معدل الناتج المحلي الاجمالي على طول فترة الاستجابة يصل كحد أدنى إلى **0.0054 %** في السنة الأولى، و كحد أقصى ب **0.0714 %**في السنة الرابعة،

- آثار الصدمة في الجباية البترولية و الجباية العادية:

❖ سوف ندرج الجباية البترولية **Toil** و ندرس استجابة الناتج المحلي **GDP** . ثم ندرج الجباية العادية **Tor** و ندرس استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**GDP** ، و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول (4) : استجابة الناتج المحلي لصدمة في الإيرادات البترولية و و الجباية العادية

استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP				
	Q1	Q4	Q8	Q12
Toil shock	0.006367	0.029063	0.064795	0.102595
G shock	0.001794	0.000310	-0.016268	-0.046110
	Q1	Q4	Q8	Q12
Tor shock	0.002717	0.008565	0.011880	0.011387
G shock	0.001937	0.001542	-0.012142	-0.037965

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews10**

يوضح الجدول أعلاه أن استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة هيكلية في الجباية البترولية سيكون له آثار ايجابية في المدى القصير ، فخلال السنة الأولى سجلت نسبة الاستجابة للصدمة 0.006%، ثم ترتفع النسبة خلال السنة الثانية و الثالثة على التوالي 0.029%،0.064%، لتبلغ أقصاها بمقدار 0.103% خلال السنة الأخيرة. و أن حدوث صدمة إيجابية في الجباية العادية يكون له آثار معنوية إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متصاعد بدءا من السنة الأولى بمقدار 0.002 %لتبلغ أقصاها في السنة الرابعة بمعدل 0.012% .

- آثار الصدمة في نفقات التجهيز .نفقات التسيير:

❖ سوف ندرج نفقات التجهيز **GE** و ندرس استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. **GDP** . ثم ندرج نفقات التسيير **GF** و ندرس استجابة الناتج المحلي الإجمالي و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول 5 : استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP لصدمة في نفقات التجهيز GE وصدمة في نفقات التسييرGF

	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	0.006635	0.025726	0.049444	0.071503
GE shock	-0.003511	-0.013619	-0.026986	-0.041328
	Q1	Q4	Q8	Q12
T shock	0.006573	0.026816	0.056806	0.091628
GF shock	0.004220	0.012777	0.015345	0.010099

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews10**

نلاحظ من خلال الجدول استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز سيكون له آثار سلبية على المدى القصير ، فخلال السنة الأولى سجلت نسبة الاستجابة للصدمة 0.003-%، ثم ترتفع النسبة خلال السنة الثانية و الثالثة على التوالي 0.013-%،0.026-%، لتبلغ أقصاها بمقدار 0.041-% خلال السنة الأخيرة.

كما ان حدوث صدمة إيجابية في نفقات التسيير سوف يكون له آثار معنوية إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متصاعد بدءا من السنة الأولى بمقدار 0.004 %لتبلغ أقصاها في السنة الرابعة بمعدل 0.01% .

وفي المرحلة الأخيرة نتحصل على تحليل مكونات التباين الهيكلي ، حيث أن الغرض من تفكيك التباين هو تحديد نسبة التباين التي يسببها متغير ما في نفسه و في المتغيرات الأخرى، إذ يمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول أدناه:

جدول 6 : تحليل مكونات التباين الهيكلية لمتغيرات الدراسة

Percentage S.E	Quarterly Period	T	Toil	Tor	GE	GF
GDP	Q1	31.88215	44.31303	8.108485	9.538157	15.30449
	Q4	26.18557	48.45848	4.455466	8.949439	9.063992
	Q8	21.93799	46.87316	2.030492	8.635639	4.665152
	Q12	20.60148	42.25259	1.105148	8.766540	3.443108
C	Q1	16.00853	18.06902	1.249198	12.15451	0.041796
	Q4	15.27685	17.52923	1.209013	13.73565	0.908255
	Q8	15.48078	15.45991	1.047991	15.88300	4.329645
	Q12	16.68937	12.97419	0.848163	18.04544	8.477078
INV	Q1	10.18744	19.51704	4.171171	8.015022	0.736780
	Q4	9.525046	19.55190	4.331271	12.13039	0.828841
	Q8	9.172610	18.84930	4.412127	17.46515	1.167857
	Q12	9.118419	17.69465	4.392400	21.88121	1.860483
EX	Q1	6.70E-05	2.431057	11.41146	2.415941	26.47011
	Q4	0.898312	3.920531	8.133939	1.991767	19.84913
	Q8	2.775863	4.355772	4.671389	1.674785	13.63274
	Q12	4.360058	3.478319	2.759469	1.532706	10.06570

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews10**

تباين خطأ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير ناتج بنسبة26.18% من الايرادات العمومية (48.5% من الجباية البترولية و 8.10% من الجباية العادية) ، في حين تساهم نفقات التجهيز في تفسير ما نسبته 9.5 %و نفقات التسيير بنسبة 15.34 % من تباين خطأ تنبؤ الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن ملاحظة مساهمة الجباية البترولية في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير تأتي في المرتبة الأولى ، تليها مساهمة نفقات التسيير ، ثم مساهمة نفقات التجهيز

5. التفسير الاقتصادي ومناقشة نتائج الدراسة

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا والتي وضحت أن استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة هيكلية في الجباية البترولية سيكون له آثار ايجابية وصلت أقصاها إلى 0.103% ، ومفاد ذلك أن زيادة مقدار الجباية البترولية في الموازنة العامة له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي (بمقدار 0.103%) ، ورغم أن هذا التأثير متواضع إلا أن الواقع الاقتصادي يثبت ذلك بحكم أن الموازنة العامة للجزائر تعتمد بنسبة كبيرة في تمويلها على الجباية البترولية المتأتية من نشاط قطاع النفط (والذي يمثل ما يقارب 98% من صادرات البلد، وما يفوق 35 % من تكوين الناتج المحلي الحقيقي **GDP**). وهو ما يؤثر على استدامة الموازنة العامة في الجزائر نظير التقلبات التي يعرفها قطاع النفط ، وبالتالي التأثر على خيارات الموازنة في تدبير وتحقيق أهدافها. وهذا الوضع يحتم على الجزائر العمل على تنويع مصادر تمويل موازنتها وعدم الاقتصار فقط على مورد واحد وبنسبة كبيرة.

وفي الشق الثاني من الإيرادات العامة وبالأخص الإيرادات العادية والمتأتية من الضرائب والرسوم ، فإن التغير الإيجابي فيها أحدث تغيرا إيجابيا كذلك في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لكن بنسبة جد ضعيفة تمثلت في 0.012% . وذلك راجع لعدة اسباب اهمها الصعوبات التي تواجه قطاع الضرائب خاصة ارتفاع ظاهرة التهرب الضريبي والذي وصل في أرقام تقريبية صادرة عن وزارة المالية أن مقدار التهرب الضريبي وصل إلى ما بين 50 إلى 80 مليار دولار حسب آخر التقديرات، كما أن 70 % من مجموع الضرائب لم تستطع مصالح الضرائب من تحصيلها نظرا للعديد من المشاكل (وأن الضرائب المحصلة 70% منها تتمثل في الضرائب على الدخل التي تحصل من المصدر) . فكل هذه الصعوبات لم تعط للضرائب قدرة عل التأثير في معدل النمو الاقتصادي بصفة مرتفعة وكانت جد متدنية.

أما بالنسبة لجانب الإنفاق العام في إطار الموازنة العامة ، والذي يتألف من نفقات التجهيز وهي الموجهة للإستثمارات العمومية ، ونفقات التسيير وهي نفقات استهلاكية للمرافق العامة وأجور مختلف مصالح الدولة . والملاحظ استجابة معدل النمو الاقتصادي لما يحص من تغيير في نفقات التجهيز لتبلغ هذه الإستجابة أقصاها بمقدار 0.041-% خلال فترة الدراسة. أما آثار نفقات التسيير على معدل النمو الاقتصادي بلغ أقصاه بمعدل 0.01% . ومفاد ذلك أن النفقات الموجهة للاستثمار تأثيرها ليس كما هو مطلوب من هذا النوع من النفقات الذي يعتبر من محرك النمو. والمتمعن في سير الاستثمارات وحسب المتتبعين فإن نسبة جد مهمة من نفقات الاستثمار في موازنة الدولة لا يتم إكمالها ويتم ترحيلها للسنوات المقبلة لكل سنة مالية بسبب العراقيل الإدارية في التنفيذ ومشاكل تكتنف ذلك. فما يفوق 40% من الموازنة ترحل إلى السنة المقبلة حسب آخر الدراسات في هذا المجال. كما أنه في السنوات الأخير عرفت انخفاض نفقات التجهيز تدريجيا إلى غاية سنة 2017، حيث بلغت نسبتها 81.22% وذلك بسبب الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية نتيجة انخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول و من ذلك تم إعادة تقييم المشاريع الكبرى التي استهلكت مبالغ مالية ضخمة، وتجميد بعضا من المشاريع التي لم تنجز بعد (خليفي و بدار، 2019). ومن أهم الأسباب في التأثير الضعيف لمجموع النفقات على النمو الاقتصادي كذلك اعتماد تصنيف النفقات في الموازنة العامة للجزائر على التصنيف حسب الوزارات و يقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها خلال السنة المقبلة، وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتمادات التي وما تتميز به من سلبيات. وأن النظام الموازني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية "ترشيد الخيارات المالية"، بحيث أن تقدير النفقات العامة يتم من طرف كل وزارة للإعتمادات التي تخصها خلال الفترة المقبلة وترفع إلى وزارة المالية لتعديلها وهذا الأسلوب يدفع بكل وزارة إلى المغالات في طلب الاعتمادات دون الرجوع إلى الأولويات وذلك ما يفسر تزايد نفقات كل وزارة سنة بعد سنة وهذا ما يغيب عنصر ترشيد الإنفاق في هذه الحالة.

وفي ظل تباطؤ الطلب العالمي في ظل انخفاض كميات الإنتاج العالمي من النفط وانخفاض أسعاره ابتداء من سنة 2016 (وقد بلغ انخفاض الانتاج العالمي من النفط سنة 2019 نحو 2.0%) وبالتالي سوف تكون المرحلة المقبلة استثنائية في التعاملات المالية.

وهذا ما لزم على الدولة في السنوات الأخيرة بوضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي مستهدفا بذلك نهوض الاقتصاد الوطني على آفاق 2035 عن طريق الإصلاحات الهيكلية و التنويع الاقتصادي و ذلك بتنويع الإيرادات الميزانية و التقليل من تبعية الجزائر للعوائد البترولية أو عوائد المحروقات.

7. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة استطعنا توضيح المناهج الحديثة للإدارة الموازنة العامة ، والأمر الذي من خلاله تحقيق أهم الأهداف الاقتصادية ألا وهي النمو الاقتصادي، وخرجنا بجملة من النتائج والتوصيات، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **نتائج الدراسة :**

- إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الايرادات العمومية سيكون له تأثير ايجابي على معدل الناتج المحلي الاجمالي على طول فترة الاستجابة يصل كحد أدنى إلى **0.0054 %** في السنة الأولى، و كحد أقصى ب **0.0714 %**في السنة الرابعة،
- استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة هيكلية في الجباية البترولية سيكون له آثار ايجابية في المدى القصير ، فخلال السنة الأولى سجلت نسبة الاستجابة للصدمة 0.006%، ثم ترتفع النسبة خلال السنة الثانية و الثالثة على التوالي 0.029%،0.064%، لتبلغ أقصاها بمقدار 0.103% خلال السنة الأخيرة.
- أن حدوث صدمة إيجابية في الجباية العادية يكون له آثار معنوية إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متصاعد بدءا من السنة الأولى بمقدار 0.002 %لتبلغ أقصاها في السنة الرابعة بمعدل 0.012% .
- حدوث صدمة إيجابية في نفقات التسيير سوف يكون له آثار معنوية إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متصاعد بدءا من السنة الأولى بمقدار 0.004 %لتبلغ أقصاها في السنة الرابعة بمعدل 0.01% .
- استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة هيكلية في نفقات التجهيز سيكون له آثار سلبية على المدى القصير ، فخلال السنة الأولى سجلت نسبة الاستجابة للصدمة 0.003-%، ثم ترتفع النسبة خلال السنة الثانية و الثالثة على التوالي 0.013-%،0.026-%، لتبلغ أقصاها بمقدار 0.041-% خلال السنة الأخيرة.
- وكتفسير اقتصادي يتماشى مع واقع الاقتصاد الجزائري فإن هيمنة قطاع النفط أدى إلى أن الجباية البترولية أصبح لها تأثير بالغ الأهمية على النمو الاقتصادي وبنسبة مهمة ، وهذا ما له من الآثار غير الجيدة بسبب التقلبات التي يعرفها قطاع النفط من تغير في أسعار برميل النفط مما يؤثر بدوره على معدلات النمو الاقتصادي . كما أن الموازنة العامة في الجزائر تعاني من عجز هيكلي حيث نجدها في تزايد مستمر بسبب الاعتماد على الجباية البترولية وتبني الدولة لسياسة إنفاق توسعية (بولعباس، 2019) .
-

- **التوصيات:**

ونظرًا لأن كل ما تفعله الحكومات يعتمد في نهاية المطاف على الموارد النادرة ، ; هناك دائمًا عدد أكبر من الطلبات لاستخدام هذه الموارد أكثر من الأموال التي يجب إنفاقها ، فإن وضع الميزانية في أي عصر هو ، أولاً وقبل كل شيء ، قصة ندرة. في حين أن "الركود الاقتصادي" يسلط الضوء على نقاط ضعف معينة ومشاكل متفاقمة كانت موجودة بالفعل وبقى دائما النضال من أجل التقليل

من العجز والديون. ومن منطلق النتائج المتوصل إليها ولزيادة فعالية النفقات والايرادات العامة ضمن موازنة الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي، يمكن الخروج بجملة من التوصيات كما يلي:

- التسريع في تحديث منظومة الموازنة العامة بانتهاج الأطر الحديثة في هذا المجال ، لزيادة فعالية أداء الموازنة العامة في تحقيق الأهداف المنشودة.
- اعتماد مبدأ ترشيد النفقات العامة وتحقيق الأهداف وفق نسق متماثل.
- توسعة الأوعية الضريبية لزيادة منسوب الجباية العادية بالمقارنة مع الجباية البترولية التي تعرف هزات ناتجة عن عدم استقرار قطاع النفط.
- إعطاء الأهمية البالغة لنفقات التجهيز في تحفيز النمو الاقتصادي ، بتشجيع الاستثمار بمختلف الآليات.

8. المراجع

- **المراجع باللغة العربية::**
- **المؤلفات**

- محمد ،عمر أبو دوح. (2006). . ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

- **الأطروحات:**

- أحمد نعيمي. (2008). الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة –حالة الجزائر2007/1963. رسالة دكتوراه. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.

- **المقالات:**

- سامية خليفي، و عاشور بدار. (2019). - دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2017/2009. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 7(7)، 112-133.
- صبرينة كردودي، و سهام كردودي. (2018). أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها. . مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 4(7)، 133-145.
- مختار بولعباس. (2019). .هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الموازنة العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة2017/1990. .مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5(2)، 92-107.

- **مو اقع الانترنيت:**

- كريستين، لاغارد. (2018). إصلاح الإنفاق من أجل نمو مستدام واحتوائي في البلدان العربية. *http://* https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/02/09/sp021018-dubai-spending-reform-for-sustainable-and-inclusive-growth-in-arab-countries *(consulté le 10/10/2020)*

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- **Books**:
  - Bernard, C. (1998). *Vocabulaire Economique et Financier.* PARIS, Fpress
  - Wer,L(1997), L'état acteur économique Analyse économique du rôle de l'état,vol03, Paris, economica
- **Journals**
  - Goitsemodimo, A. (2018). Budget Deficits, Investment and Economic Growth: a Panel Cointegration Approach. Journal of Investment Management and Financial Innovations, 15(3), 15(3), 130-145.
  - Gurdal, T., Aydin, M., & Inal , V. (2020). La Relation Entre Les Recettes Fiscales, Les Dépenses Publiques et La Croissance Economique Dans Les Pays du G7: Nouvelles Données Issues des Approches du Domaine Temporel et Fréquentiel. Restructuration du Changement Econ,1(2), 125-140.
  - Jin, Y., & Rider, M. (2020). La decentralization fiscal favorise-t-elle la croissance économique? Une approche empirique de l'étude de la Chine et de l'Inde. Journal of Public Budgeting, Accounting and Financial Management, 5(2), 144-160.
  - Sèna Kimm , G. (2020). Appui budgétaire général et instabilité des recettes fiscales dans les pays en développement. Revue Economique International, 125-140.
  - Tanya, P., & Todorova, P. (2019). Budget Balance impact on Economic Growth. Journal of International Scientific Publications, 1(5), 155-169.
  - Thuy, N., & Thang, T. (2020). Effet seuil des dépenses budgétaires de l'État sur la croissance économique: le cas du Vietnam. American Journal of Modeling,5(2), 140-160.